



الوكالة الدولية للطاقة الذرية

المؤتمر العام

الدورة العادية السادسة والأربعون
البند ١٧ من جدول الأعمال
(الوثيقة) GC(46)/19

الأمن النووي - التقدم المحرز بشأن التدابير الرامية إلى الحماية من الإرهاب النووي

التدابير الرامية إلى تحسين الأمن النووي والحماية من الإرهاب النووي

قرار اعتمد يوم ٢٠ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٢ خلال الجلسة العامة العاشرة

إن المؤتمر العام،

(أ) إذ يشير إلى أن الدورة العادية الخامسة والأربعين للمؤتمر العام أدانت بصورة جلية الهجمات التي وقعت في ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١،

(ب) وإذ يشير إلى القرار ١٤/RES/GC(45) بشأن تدابير لتحسين أمن المواد النووية والمواد المشعة الأخرى،

(ج) وإذ يشير إلى قرارات المؤتمر العام ذات الصلة بتدابير مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمواد المشعة الأخرى،

(د) وإذ يأخذ في الاعتبار الحاجة إلى موافقة توجيه الانتباه للأثار المحتملة المترتبة على الأعمال الإرهابية بالنسبة لأمن المواد النووية والمرافق النووية والمواد المشعة الأخرى، وإذ يؤكد على أهمية الحماية المادية وتدابير مكافحة الاتجار غير المشروع والنظم الرقابية الوطنية لضمان الحماية من الإرهاب النووي وغيره من الأعمال التي تتطوي على سوء نية،

توفيراً للنفقات، طبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من السادة
المندوبيين التفضل باحضار نسخهم من الوثائق عند حضورهم الاجتماعات.

(ه) وإذ يعترف بأهمية ترويج ثقافة أمنية فعالة في مجال الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية والمواد المشعة الأخرى،

(و) وإذ يعي ضرورة ضمان أمن مناسب للمصادر المشعة لتفادي استخدامها كعناصر إرهاب، وإذ يعرب عن قلقه إزاء المخاطر الناجمة عن المصادر الخارجة عن السيطرة الرقابية، وازدياد الحادثات والحوادث التي تشمل مثل هذه المصادر،

(ز) وإذ يدرك التزامات كل دولة عضو بالمحافظة على أمان برامجها النووية السلمية وأمنها، وإذ يؤكد أن المسؤولية عن الأمان النووي داخل دولة ما تقع كلياً على عاتق تلك الدولة، وإذ يشير إلى أهمية مساهمة التعاون الدولي في دعم جهود الدول لتنفيذ مسؤولياتها،

(ح) وإذ يدرك أن كل دولة عضو قد تواجه تهديد الإرهاب النووي وستتحمل عواقب خطيرة إذا تعرضت أي منها للهجوم،

(ط) وإذ يشير إلى نداء القرار ١٣٧٣ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى جميع الدول لكي تعمل، لا سيما عبر ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف، على منع أعمال الإرهاب،

(ي) وإذ يؤكد من جديد أهمية اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية بوصفها الصك القانوني المتعدد الأطراف الوحيد الذي يعالج مسألة الحماية المادية للمواد النووية،

(ك) وإذ يشير إلى أن هناك اتفاقيات دولية أخرى تم التفاوض عليها تحت رعاية الوكالة، ولها صلة بالأمن النووي والحماية المادية للمواد النووية والمصادر المشعة الأخرى وبمكافحة الإرهاب النووي، وهي تشمل: اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طاري اشعاعي، واتفاقية الأمان النووي، والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة،

(ل) وإذ يشير أيضاً إلى مساهمة اتفاقيات ضمانات الوكالة والبروتوكولات الإضافية في منع الاتجار غير المشروع وردع تحريف المواد النووية وكشفه،

(م) وإذ يشير إلى اقتراحات المدير العام المبدئية والمنقحة من أجل الاضطلاع بأنشطة جديدة ومحسنة لمنع الإرهاب النووي، الواردة في الوثائقين GOV/2001/50 و GOV/2002/10 على التوالي، وإلى موافقة مجلس المحافظين عليها من حيث المبدأ في آذار / مارس ٢٠٠٢،

(ن) وإذ يشدد على أهمية ضمان سرية المعلومات المتعلقة بالأمن النووي التي يمكن أن تجذب اهتمام الإرهابيين،

- ١- يشيد بالمدير العام والأمانة لاستجابتهما السريعة والبناءة للطلبات الواردة في القرار ١٤/GC(45)/RES، فيما يتصل بتحسين الأمن النووي (بما في ذلك أمن المواد المشعة) والحماية من الإرهاب النووي؛
- ٢- ويحيط علمًا بال报告 المرحلي الذي قدمه المدير العام في الوثيقة ١٤/GC(46) بشأن الأمن النووي وتدابير الحماية من الإرهاب النووي؛
- ٣- ويلاحظ الترتيبات المنفذة لتوفير تمويل لصندوق الأمن النووي عن طريق التبرعات، ويلاحظ كذلك أنه سيتم استعراض تلك الترتيبات التمويلية بعد سنة أو سنتين وفقاً للمقرر ذي الصلة الذي اتخذه مجلس المحافظين في آذار / مارس ٢٠٠٢؛
- ٤- ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى الاستمرار في توفير الدعم السياسي والمالي والتقني، بما في ذلك المساهمات العينية، لتحسين الأمن النووي ومنع الإرهاب النووي؛ وإلى توفير الدعم السياسي والمالي اللازم لصندوق الأمن النووي؛
- ٥- ويرحب بالأنشطة التي تضطلع بها الوكالة في مجال الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية ومنع الأنشطة غير المشروعة المنطقية على مواد نووية ومواد مشعة أخرى وكشفها والتصدي لها، وذلك لتحسين الأمن النووي ومنع الإرهاب النووي؛
- ٦- ويرحب ببرامج الوكالة وجهودها المتجدد لمساعدة الدول على إنشاء وتنمية نظم للوقاية من الإشعاعات تكون مناسبة لظروفها ويمكن أن تشمل سجلات وطنية للمصادر المشعة، ويشيد بوجه خاص بالأمانة والدول الأعضاء للتقدم المحرز في تحسين البنية الأساسية للوقاية من الإشعاعات عن طريق المشاريع النموذجية ذات الصلة؛ ويشيد بالأمانة للاجراء الذي اتخذه في عدد من البلدان، بالتعاون مع الدول الأعضاء، لتحديد أماكن المصادر الخارجية عن السيطرة الرقابية ولتأمين هذه المصادر واحتتها؛
- ٧- ويبحث الدول الأعضاء على تقوية جهودها الوطنية لتأمين جميع المصادر المشعة الموجودة داخل حدودها، ويدعو الدول الأعضاء إلى الاحاطة علمًا بمدونة قواعد السلوك المتعلقة بأمان المصادر المشعة وأمنها، وإلى بحث وسائل لتطبيقها على نطاق واسع؛
- ٨- ويرحب أيضًا بالأنشطة المضطلع بها لوضع ترتيبات لتبادل المعلومات مع الدول الأعضاء، بما في ذلك مواصلة تعهد برنامج قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع، وكذلك لتحسين تبادل المعلومات بالاستفادة القصوى من قاعدة البيانات المحدثة، ويدعو جميع الدول إلى المشاركة في برنامج قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع على أساس طوعي؛
- ٩- ويرحب بقرار المدير العام بتكون وتحمّل فريق استشاري دائم للأمن من أجل توفير المشورة من خبراء الدول الأعضاء بصورة متواصلة بشأن توجّهات أنشطة الوكالة ذات الصلة بالأمن النووي وتنفيذها، ويدعو المدير العام إلى أن يقترح أن يركز الفريق الاستشاري أكثر على مسألة أمن المصادر المشعة ونطاقها والتهديدات المرتبطة بها والحلول المحتملة لهذه المسألة؛

- ١٠ - ويناشد الدول التي لم تتضم بعد الى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية أن تتضم اليها، ويشجع الدول على تطبيق أهداف الحماية المادية ومبادئها الأساسية التي أقرها مجلس المحافظين وحدّدت في الوثيقة GOV/2001/41؛
- ١١ - ويلاحظ بقلق عدم إحراز تقدم في عمل فريق الخبراء القانونيين والتقنيين المفتوح العضوية، الذي دعاه المدير العام الى الاجتماع لاعداد مشروع تعديل محدد جيداً لنقوية اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، ويدعوه الى إنجاز المفاوضات بشأن هذا التعديل في وقت مبكر؛
- ١٢ - ويحيط علمًا بالخطوات التي اتخذتها الأمانة لضمان سرية المعلومات المتصلة بالأمن النووي، ويرجو من الأمانة أن تقدم تقريراً أولياً الى مجلس المحافظين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ عن حالة تنفيذ تدابير السرية الجديدة؛
- ١٣ - ويدعو المدير العام الى أن يواصل، بالتشاور والتسيق مع الدول الأعضاء، تنفيذ أنشطة الوكالة المتصلة بالأمن النووي والحماية من الارهاب النووي، وذلك في حدود الموارد المتاحة؛
- ١٤ - ويرجو المدير العام أن يقدم لدورة المؤتمر العام السابعة والأربعين تقريراً عن الأنشطة التي اضطلعت بها الوكالة فيما يتعلق بهذه المسائل.